الحمد لله وحده

تونس 2020/01/24

01 / 2020

مقترح قانون أساسي
يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017.

الفصل الأول: تلغى أحكام الفقرة الأولى من الفصل 78 (جديد) و الفقرة الثالثة من الفصل 110 من القانون الاساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الاساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 78 جديد (فقرة أولى جديدة): تصرف لكل مترشح او قائمة مترشحة، تحصلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرح بها بالدائرة الانتخابية، وعلى ما لا يقل عن 5% من الأصوات المصرح بها بالدائرة الانتخابية بالنسبة للانتخابات التشريعية دون سواها، منحة عمومية تقديرية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية وذلك بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات شرط الاستظهار بما يفيد إيداع الحسابات المالية لدى محكمة المحاسبات وبعد التثبت من احترام المترشح او القائمة المترشحة للواجبات القانونية المتعلقة بالحملة الانتخابية وتمويلها.

الفصل 110 (فقرة ثالثة جديدة): لا تحتسب الاوراق البيضاء والأصوات الراجعة للقائمات التي تحصلت على اقل من 5% من الاصوات المصرح بها على مستوى الدائرة في احتساب الحاصل الانتخابي.

الفصل 2: تضاف الى الفصل 110 من القانون الاساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الاساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 فقرة رابعة تدرج مباشرة بعد الفقرة الثالثة منه كما يلي:

الفصل 110 (فقرة رابعة):

لا تدخل في توزيع المقاعد القائمات المترشحة التي تحصلت على اقل من 5 % من الاصوات المصرح بها على مستوى الدائرة.

01 / 2020

مجلس نواب الشعب
الواردات
24
رمز الإدارة...../عـــدد

مذكرة وجيزة في شرح الأسباب

تبنى النظم الديمقراطية على التشريعات والقواعد القانونية التي تترسخ وتتطور بممارستها ، ومن اوكد أعمدة هذه الأنظمة النظام الانتخابي.

وحيث اتجه المشرع التونسي بعد الثورة ومن خلال القانون الانتخابي نحو تدعيم ديمقراطيتنا الناشئة بضمان اكبر قدر من التعددية والتنوع في المجالس النيابية تكريسا منه للديمقراطية التمثيلية والتنافسية ومحاولة منه لمنع الارتداد الى نظام ما قبل الثورة.

وحيث نجحت التجربة الديمقراطية التونسية في تثبيت التعددية الحزبية والنيابية خلال الاستحقاقات الفارطة ولا تراجع عنها كأساس للتعايش بين مكونات المشهد السياسي.

وحيث ان الاستحقاقات الانتخابية التي خاضها شعبنا ورغم ما اتسمت به من نزاهة وشفافية كشفت عن بعض الثغرات المتمثلة اساسا في تشتت المشهد البرلماني .

وحيث يقترح اعتماد العتبة في الانتخابات التشريعية على غرار الأنظمة الديمقراطية المقارنة نظرا لطبيعة مهام المجلس النيابي وعلاقته ببقية السلط والتي تقتضي مجلسا متنوعا مستقرا ناجزا وفعالا.

وحيث يرمي هذا المقترح الى تحقيق النجاعة وتكريس ديمقراطية ثابتة وقوية في وطننا تساعد على تحقيق باقي أهداف الثورة اساسا الاقتصادية منها والاجتماعية اضحى من الضرورة التدخل تشريعيا بتنقيح وإتمام القانون الاساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الاساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017.

01/2020

مقترح قانون أساسي

يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالإنتخابات والإستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017.

ع/ر	الاسم واللقب	الامضاء
1	نور الدين الطبوبي	
2	نور الدين بن طاطو	
3	زينب براهمي	
4	عبد الله حريزي	
5	مختار الاخوني	
6	المنصف بوعطاس	
7	بلقاسم حسن	
8	سامية بوهلال	
9	محمد الأزهر الرحمة	
10	جميلة دبش كسكسي	
11	سمير بلعيد	
12	حياة عمري	
13	السبع حسن [illegible]	
14	كنزة غجالة	
15	محمد القرماني	
16	المرجبي عتيق	
17	عبد الحميد عمار	
18	ماجد بوزيد	
19	بلقاسم الراجي	
20	سهيرة السحتي	
21	توفيق الراجحي	
22	عماد الخميري	
23	مروة بن عمروط	
24	فيصل دربال	